

الانتخابات الفلسطينية في مقارباتها الراهنة



عدلي صادق

كاتب وسياسي فلسطيني

بدأت على المستوى ما قبل الإجماعي، الرحلة الطويلة في اتجاه ذهاب الفلسطينيين إلى انتخابات عامة تشريعية ورئاسية. وتابع المواطنون التطورات المتعلقة بهذا الأمر، دون أن يطرحوا عن كاهلهم أسئلتهم الثقلية، وأهمها كيف يمكن أن تُجرى الانتخابات، في ظل خصومة كان من بين تداعياتها السلبية الكثيرة، تعليق الوثيقة الدستورية وتنحية مؤسساتها عن المشهد الفلسطيني، وتصاعد نبرة التهديد والتراشق بالاتهامات؟ في هذا الخضم ظل يضغط على محمود عباس وعده بان يحدد "فوراً" موعد هذه الانتخابات، لإسما وأن الودع كان من فوق منبر الجمعية العامة للامم المتحدة. لكنه بعد أكثر من شهر على ذلك "الفور" الذي وعد به، كلف حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية، ببدء التحضير لعملية انتخابية، وكان التوجيه ببدء التحضير، يؤشر على خطأ قوله إنه سيحدد الموعد فور عودته من نيويورك، بينما هو يعرف أن الطريق إلى انتخابات عامة طويل، ويبدأ برحلة تكليف لجنة الانتخابات بالتحضير الذي تعترضه الكثير من العقبات؛

كان على د. حنا ناصر أن يبدأ بمحاولة حل العقدة التي تمثلها حماس وهي تشترط أن تتزامن الانتخابات الرئاسية مع التشريعية. ويمرر التواء رئيس لجنة الانتخابات الفلسطينية، بقيادة حماس في غزة، أزيلت هذه العقبة، ربما استهداه بالمثل التونسي، فأحس حنا ناصر أنه حقق إنجازاً

فأهدى إسماعيل هنية، زجاجة زيت من قطاف هذه السنة في الضفة، وكان الإهداء يشبه ترميز الوحدة الفلسطينية بين الضفة وغزة، وامتزاج زيت الزيتون الفلسطيني. لكن اللافت قوله إنه فتح باباً، وعليه أن يفتح ثانياً وثالثاً ورابعاً، وقد تفهم الإعلاميون مرعى كلامه لعرفتهم أن الأبواب المغلقة كثيرة؛ قبل أن يطلب عباس من لجنة الانتخابات أن تتحرك توافقت الفصائل على ورقة للمصالحة، فقابلها عباس ومعاونوه بالرفض السريع، وارتجلوا سببهم الذي بدا من نوع الثغرات التي سادت خلال أكثر من عشر سنوات. فقد قيل إن الورقة الفصائلية تسحب البساط من تحت أقدام الإخوة المصريين المسكين بملف المصالحة. وكان القائلين فرشوا بساطاً للأقدام المصرية أو لأية أقدام تسعى إلى المصالحة، لكي ينتهي في دقائق عزف السلام الوطني. بعدئذ استفاض الفلسطينيون في الحديث عن لاجديّة التوجه إلى انتخابات عامة، بحكم أن الخصومة تزداد احتراماً، وبات المعنيون بالمصالحة يخشون الإندفاع إلى استباحة انتخابي لم تتوفر شروطه، بل توفرت شروط فشله.

ولوحظ أن حماس تصرفت من منطلق تقديرات تراها ويراهم الآخرون صحيحة، وهي أن عباس لا يريد انتخابات، لكنه معني بالتظاهر بأنه يريد، لهذا كان من الصواب، بالنسبة إليها، أن تتظاهر هي الأخرى بالاستجابة ليكون موقفها أشبه "بملاحقة العيار" إلى باب الدار" خاصة وهي تعرف طبائع العيار الشبيهة بطبائعها وأهم هذه الطبائع التسوية والاطمئنان إلى القدرة على التملص ووضع العصا في الدواليب. فالطرفان لا يقبلان التخلي عن

سلطاتهما، ولا التمكن للإرادة الشعبية في انتخابات حرة ونزيهة. العجيب أن كلا الطرفين يتناطح الموقف المضني الذي يرهقه ولا يجيد عن التمسك بالسلطة. فمن حول كل منهما، مجتمع مأزوم ويعاني الأمرين، والقضية الوطنية تتراجع، والاحتلال يتغول، ولا يفكر المسكون بمقالب الأمور إلا في مصيرهم ومصير الحلقة الضيقة التي تحكم، حتى ولو كان ثمن ذلك أن يترافق الأذى السياسي الذي أصيبت به القضية مع الأذى الاجتماعي الذي يُشقى شعب القضية. ولفرط باس الناس وتعلقهم بأي بصيص أمل، وجدوا أنفسهم منساقين مع حديث الانتخابات، ووجدت شريحة منهم نفسها مضطرة إلى مسابرة الكلام، وإشغال نفسها بالتوقعات ومقاربات الترشيح وتوقعات النتائج، وأراح ذلك القوى التي أرهقت المجتمع، فرفعت لافتات كبيرة تقول "جاهزون" و"مستعدون" فنجحت في تعويم القصة؛ غير أن الحقيقة التي لا مرء فيها، تقول إن لا جهة دستورية، شوهدت في السياق، ولا حتى جهة من منظمة التحرير الفلسطينية التي لجأ عباس إلى إحيائها بالتنفس الاصطناعي، دون أن تستعيد قدرتها على الحياة. وفي خلفية هذه الحقيقة، أدرك الناس أن المراد من الأمر كله، أن ينجح كل طرف في تحسين موقفه الأدبي، ورمي مسؤولية الانسداد على الطرف الآخر. وبات الفلسطينيون يعلمون أن عباس وحماس، بنامان على وسادة القلق مما سيؤول إليه مصيرهما. إن باب الدار" يعرف أن المرحلة بعد غيابه ستفتح الصندوق الأسود، وستظهر حقائق التجربة ومن ضمنها الإثراء غير المشروع، لذا يحاول توسيع دائرة الفساد لكي يعم، فلا يكون هناك أحد بلا خلية

واصطدام موجبات الشرعية الدستورية بموجبات شرعية المقاومة أو الشرعية الثورية كما تسمى في المرجعيات القانونية، وهما شرعيتان إحداهما دستورية ذات طابع قانوني، والثانية تاريخية موصولة بزمن حركات التحرر. لذلك ورغم أن إسرائيل استطاعت بالعنوان تلو العنوان، إخماد العمل المسلح، على الأقل بصيغته التي اعتمدها حماس في غزة على شاكلة الحرب بين جيوش كلاسكية، فإن حماس لا تزال تتحدث عن برنامج مقاومة، وعباس يتحدث عن شرعية لا ياتنها الباطل من يمين أو شمال!

عمل. فامتثلت على ملف المصالحة لا زالوا متفائلين، وكلما أحس الناس بالياس، يتعمد المتفائلون تسريب بعض الأنباء عن تطورات إيجابية سرعان ما تبث بطلائها. غير أن المشكلة تكمن في نوايا وطبائع طرفي الخصومة. فحتى لو جرت انتخابات ناجحة وأظهرت نتائج محددة، فإن الفلسطينيين سيدخلون في مازق آخر، طالما أن شريحتي السلطة، في كل من الضفة وغزة، لا تريدان المغادرة. سيكون الفلسطينيون أمام أسئلة العلاقات الوطنية في الضفة، والحقوق السياسية لأطرافها، وأسئلة العامل الأمني والسلاح وازدواجية الشرعيات،

لكي يرحمه بجزر. ومن موجبات ذلك، هو مضطر إلى الحفاظ على الشريحة الحاكمة، وتأهيلها لكي تكون قادرة على الإمساك بمقالب الأمور بعد غيابه، وأن تجري المفاوضة مع الشريحة الأخرى على الطرف الثاني من الخصومة. فالطرفان لن يتحيا للإرادة الشعبية، أن تقر استبدال النخبة المضروبة، ولا بأس عندئذ من تاذي القضية والمجتمع والوثام الوطني. حنا ناصر تحدث بصراحة موجعة، عن أبواب متعالية يتعين عليه فتحها. هو مضطر إلى التفاوض، لأن التفاؤل من الضرورات المهنية التي لا تفرق كل ذي

الشاهد وسعيد.. لقاء عند مفترق المصالح

الأحزاب الكبيرة، وفي أساسها حركة النهضة؛ وهل تمثل القاعدة التي لا استثناء فيها حتى وإن طالت رموزاً قريبة أو منتمية إلى النهضة؛

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبالي
كرم نعمة
حذام خريف
مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778
للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

حين أكد أنه "لا مجال للتسامح في أي ملجم واحد من عرق أبناء الشعب..". فكانت هذه الإيقافات والقرارات التي يرحح أن تتواصل وأن تشمل مجموعة أخرى من رجال الأعمال والسياسيين والديبلوماسيين، في حملة قدمت النقاء فريداً بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة. راقت شعارات الشاهد للرئيس سعيد فساندها، ووجد الشاهد في الرئيس فرصة للثأر من خصومه القدامى، وكان منافسه في الانتخابات الرئاسية أولهم. "القطط" الشاهد الزخم الشعبي الذي تصاعد حول شخصية سعيد وشعاراته، (بصرف النظر عن وجهتها وإمكاناتها تحققها) وحاول أن يعود إلى الصورة من مدخلين. الأول أن يستأنف حربه على الفساد، والثاني أن يصفى حساباته مع الشخصيات التي لطالما مثلت عقبة أمامه ولم يتوصل إلى إبعادها تبعاً لصلاتها القوية مع الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. ورأى الرئيس من جهته في "مفترحات" رئيس الحكومة المنتهية ولايته فرصة للانطلاق مبكراً في تنفيذ وعوده، وإبعاد رموز المرحلة السابقة. بسعى كل طرف في السلطة التنفيذية إلى جني أكثر ما يمكن من قطاف من وراء هذه "الحملة". رئيس الحكومة يحاول تقديم أوراق اعتماده شخصية صالحة للزمن السياسي الجديد، في توقيت موسوم بالانسداد المتصل بعملية تشكيل الحكومة. يقدم الشاهد نفسه للرأي العام على أنه رئيس الحكومة الجاهز لمواصلة ما بدأه، وليبان أنه حيل بينه وبين تنفيذ برامجه بفعل القوى القاهرة، التي كانت متمثلة في الرئيس الباجي ونجله ومن أحاط بهما. يواصل رئيس الحكومة المنتهية ولايته بحثه عن "موقع جديد" في زمن تعطلت فيه لغة الكلام بين النهضة وغالبية الأحزاب السياسية التي يمكن أن تؤمن لها النصاب القانوني. مساع حفيظة تحد هوى لدى الرئيس الجديد الذي أسعدته هذه الحملة. سياسياً وشعبياً، أولاً لأنها تبع من طريقه شخصيات يحسبها من "المنظومة القديمة"، وثانياً لأنها ترفع منسوب الانشقاق الشعبي والإعلامي حوله وتقدم للناس عينة أولية عن الجهات التي يمكن أن يرتادها الرئيس الجديد في حربه على الفساد أو في تصفيته لرتبة النظام القديم، كما يواظب على القول. على أن الاختبار الذي يمكن وضعه لتقييم هذه الحملة وهذا الاتفاق السريع بين الرئاستين، هو المدى الذي يمكن أن تصله. السؤال الذي يمثل اختباراً حقيقياً لقياس سعيد خاصة، هو هل يمكن أن تتوقف هذه الحملة عند صخرة

عبد الجليل معالي
كاتب وصحافي تونسي

تعيش تونس في هذه الأيام أحداً حركة المشهد السياسي وهيمنت على اهتمامات الرأي العام. إعلان الرئاسة التونسية للفناء الماضي، إعفاء وزير الدفاع والخارجية، عبد الكريم الزبيدي وخميس الجهنياوي، من مهامهما، تلاه طلب الرئيس التونسي قيس سعيد من أجهزة الرقابة إجراء "تدقيق مالي شامل" لمؤسسة الرئاسة، ثم إعلان رئاسة الحكومة في تونس الأربعاء إجراء عمليات "تدقيق مالي وإداري" بوزارة الخارجية بعد يوم من قرار إقالة وزير الخارجية خميس الجهنياوي، كلها أحداث تتضافر لتقديم مشهداً عذبه البعض فصلاً جديداً من الحرب على الفساد، واعتبرته أوساط أخرى قطعاً مع مرحلة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي.

ما وضع القرارات الأخيرة في صدارة الاهتمامات أنها تقترب من الشعارات التي كان رفعها قيس سعيد خلال حملته الانتخابية. وتتجاوز مع ما داب يوسف الشاهد على ترديده من شعارات تتعلق بحربه على الفساد

وسواء صحت القراءة الأولى أو الثانية، فإن الواضح أن هذه القرارات تنبع من مفترق الصلاحيات بين الرئاسة ورئاسة الحكومة، ما سمح بالقول بوجود "تنسيق" خفي بين يوسف الشاهد وقيس سعيد. ما وضع القرارات الأخيرة في صدارة الاهتمامات أنها تقترب من الشعارات التي كان رفعها قيس سعيد خلال حملته الانتخابية. وتتجاوز مع ما داب يوسف الشاهد على ترديده من شعارات تتعلق بحربه على الفساد. كانت فئات واسعة قد هلك للشعارات الواردة في خطاب سعيد، الذي ارتفع لدى أنصاره إلى مقام "الرجل النظيف" الذي يوسع أن يلج مناطق محظورة عجزت الحكومات المتعاقبة بعد الثورة عن وطنها. التقت "حرب" الشاهد على الفساد مع ما ورد في خطاب القسم لقيس سعيد

إخفاقات الجزائر ومشكلاتها الكبرى

المنهجيين. أمام هذا الواقع المؤلم لا نجد أي تحرر جدي للتطلاع المثقفة الوطنية في شكل تنظيمات كبرى وفاعلة نظرياً وميدانياً لتصحیح هذه الأوضاع المتردية، بواسطة تقديم مشاريع ثقافية واقتصادية وتعليمية والدفاع عنها داخل الأوساط الشعبية من أجل فك الارتباط مع التخلف البنوي والمشتري في المؤسسات المختلفة وفي الذهنيات أيضاً. وما يؤسف له أن مركب البطالة الفكرية والسياسية لا يزال مستغفلاً وضارياً باطنياً بين أوساط النخب وفي الأوساط الشعبية، فضلاً عن تقادم الأزمت الاجتماعية المتصلة في اندعام السكن لملايين الشبان والشابات الذين يتعرضون للتمزق النفسي والمادي ولعدم الاستقرار العائلي الاجتماعي، وارتفاع أسعار المعيشة والإيجار اللذين لا يتناسبان مع الدخل الذي تحصل عليه شرافح العمال والفلاحين الذين يشكلون أغلبية السكان. أما منظومة التعليم فهي في تدهور متواصل إلى حد مخيف حيث لا يوجد في الأفق المنظور أي برنامج تحديتي وعملي وواقعي لمعالجة هذه المشكلة التي تنذر بأجيال يخيم عليها الجهل البنوي. ويلاحظ هنا أن جميع المناقشات التي تشهدها الساحة السياسية الجزائرية لا تمس مثل هذه القضايا الحساسة، بل كانت وما تزال تدور حول مسائل هامشية تكتملها محبة بالحكم الفردي وبالصراعات على المناصب والنفوذ، الأمر الذي حال وما يزال يحول دون إنجاز القطعية من الخلف والتبعية في مجالات الثقافة، والفكر والخيارات الاقتصادية والتنموية والمجتمع وبناء النموذج السياسي الديمقراطي.

لقد فرض هذا الوضع تعقيدات أخرى منها أن أجيال الاستقلال قد تربت في إطار بنية ثقافة تقليدية ومتخلفة عمقت لديها التخلف البنوي، حيث يصعب كثيراً تصحيح أفكارها وتعديل سلوكها. بدلا من الإقلاع الحضاري وفق معايير الحدادثة المادية والروحية أصعب الجزائر فريسة لبعض الترفيعات الشكلية التي لم تتم أي تطور يذكر حتى يومنا هذا. وفي هذا السياق يلاحظ غياب العقل الجزائري الجمعي الذي يفكر تفكيراً عصبياً في مختلف قضايا الابتكار العلمي والثقافي والاقتصادي والتنظيمي للمجتمع. كما نجد أنفسنا أمام الأحزاب الجزائرية الموالية والمعارضة التي تتفقت إلى الإطارات المفكرة وذات المشروع النهضوي بعيداً عن المنافسة الصبائية الموسمية على الانتخابات التي لم تؤد إطلاقا إلى بناء الأجيال الأولية للديمقراطية حتى الآن. فضلا عن ذلك فإنه من الضروري القول إن نموذج التنمية الذي راهنت عليه الحكومات الجزائرية المتعاقبة بقي مندوداً إلى التخلف المتوحش في ميادين الثقافة والتعليم والإعلام والمعمار والإنتاج الزراعي والصناعات التقليدية والخفيفة والثقيلة وغيرها. ومن يتأمل الواقع الجزائري يصاب بالحيرة حيث يصطدم بمظاهر التدهور العام الذي يبدو في الفوضى الإدارية والبيروقراطية الساحقة، وفي المعمار البدائي المثير للاشمعزاز وللعنف الرمزي وهو الوضع الذي يتناقض كلياً مع الخطابات الرنانة التي يلقيها النظام الحاكم وأحزابه والإعلام الموالي له. في هذا المناخ اليائس تهيمت الرأسمالية الاستغلالية المستوردة في شكلها ومضمونها البدائين، حيث تمارس الطغیان وتدمر الشرائح العمالية والفلاحية والوسطى. في هذا المناخ يتم توجيه ضربات موجعة إلى المجتمع الجزائري باستمرار، وهي ضربات تطال القيم الوطنية الأصيلة التي ما فتئت تتعرض للتحطيم والدفن

أزراج عمر
كاتب جزائري

لماذا حققت دول عربية خليجية وأسيوية معروفة وثبات إيجابية في ميادين التنمية الاقتصادية والبشرية الناجمة والمعمار العصري المتطور، والإعلام المؤثر، والتعليم المنتج للثروة وللثقافة وذلك خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثلاثين سنة، في حين فشلت الجزائر في إنجاز أي تحول مادي ورمزي معتبر على طريق بناء المجتمع الحدادث المتطور مادياً وثقافياً واقتصادياً وتنظيماً اجتماعياً على مدى 57 سنة من الاستقلال. علماً أنها تملك خزناً كبيراً من الثروات الباطنية الهائلة والطاقات والكفاءات البشرية فضلاً عن الموقع الجغرافي الذي كان بالإمكان أن يجعلها جسراً حضارياً يربط بين قارتي أوروبا وأفريقيا؟ ألا يعود هذا الفشل إلى سوء الخيارات السياسية المرتجلة وغير النابعة من تربة الشخصية الوطنية وتاريخها ونسيجها الاجتماعي المتين، وإلى الصراعات على الحكم بدلا من القيادة أم يعود ذلك إلى النمط الثقافي والذهني المتخلف الذي يطغى على المجتمع الجزائري؟ في هذا السياق ينبغي التوضيح أن إحدى المشكلات الكبرى التي لم تعالجها السلطات الجزائرية في فترة الاستقلال الطويلة تتمثل في عدم إبداع الجزائر لأي نموذج تنموي عصري وحداني نابع من عبقريّة الروح الوطنية التي أثبتت قدرتها على الابتكار في الأفكار وفي التنظيم ومقاومة الصعوبات في عهد حركة التحرر الوطني. إن الفشل في بناء هذا النموذج هو الذي شتت الطاقات ويحول دون بروز قضية التحديث المركزية في المجتمع الجزائري، وهو الأمر الذي يتسبب أيضاً في غرق الجزائر في مشكلات كثيرة ومعقدة أخرى لم تجد السلطات الجزائرية الحل المناسب لها، وفي مقدمتها الإخفاق الدرامي في المجتمع عقد وطني حول مهمة إنجاز التحديث الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتعليمي التربوي على مدى 57 سنة من الاستقلال. ولقد أنتج هذا الإخفاق مجموعة من الظواهر السلبية ذات طابع سياسي ومعرفي ما فتئت تتسبب في تفريخ البطالة، وأزمات السكن، والأمية التقنية والجمالية التي يلاحظ أنها قد أصبحت تطال كل مناحي الحياة الجزائرية.

